

مرافعة محامي المتهم في الدفع بارتكاب الجريمة بناءً على تحريض شرطي

الأساس الدستوري للدفع بارتكاب الجريمة بناءً على تحريض شرطي

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيّد حرّيته بأيّ قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء ما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه.

(المادة ٤٢ من الدستور)

الأساس القانوني للدفع بارتكاب الجريمة بناءً على تحريض شرطي

على مأموري الضبط القضائي ومرءوسيه ورجال السلطة العامة أن يبرزوا ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة أي عمل أو إجراء منصوص عليه قانوناً ، ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب بطلان العمل أو الإجراء ، وذلك دون إخلال بتوقيع الجزاء التأديبي.

(المادة ٢٤ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية)

يعد شريكاً في الجريمة :

أولاً :- كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناءً على هذا التحريض.

ثانياً :- من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوَقعت بناءً على هذا الاتفاق.

ثالثاً :- من أعطي للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها.

(المادة ٤٠ من قانون العقوبات)

متي يعد مأمور الضبط محرضاً علي ارتكاب الجريمة ومتي لا يعد كذلك ؟...

إن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة، ولا تثريب على مأمور - الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارعة ما يسلس لمقصودة في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نوى إلى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيت البصر - يتجر في الأفيون ويقوم بتوزيعه على العملاء في مكان عينه، فأنتقل ثمة متظاهراً برغبته في الشراء، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكيد من جوده صنفه فألقى الضابط - عندئذ - القبض عليه، فان ما فعله يكون إجراء مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من إحرازه، يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن ٣١٠ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٥/١/١٩٦٨)

كما قضت محكمة النقض :::

من المقرر أنه لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومرءوسيهما فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقترفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضاً منهم للجناة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

(الطعن ١٠٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤)

منح المشرع موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة .
الجمركية فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود الضبط والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفى أن يقوم لدى لموظف المنوط بالمراقبة . والتفتيش فى تلك المناطق حاله تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركي فيها فى الحدود المعروفة بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، أما ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات للكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى فى موضع إخفائه من جسم المتهم فإنه لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته . كما أن قيام الطبيب فى المستشفى بالخروج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراء إلى ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يجرى بوصفه خبيراً ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله فى مكان أمين أو تحت إشراف أحد .

(الطعن ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)

لما كانت المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عن أنها منحت الضباط المعاملين بمصلحه الأمن العام وفى شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة عامة وشاملة فى ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة فى كافة أنحاء الجمهورية وكان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة مصدر الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف فى قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة فان فى تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه

قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينبسط على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النعي ببطلان الإجراءات في هذا الصدد.

(الطعن ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)

مرافعة محامي المتهم في الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لمخالفة قواعد تفتيش السيارات

المبادئ التي تحكم تفتيش السيارات

أولاً : تفتيش السيارات الخاصة :

المبدأ الأول: حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها
وفي تقرير ذلك المبدأ قررت محكمة النقض ::: إن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها
بشخص صاحبها أو حائزها ولما كان الحكم قد أثبت أن السيارة في حيازة الطاعن وأنه قبيل
الضبط كان يقودها وأوقفها قرب مسكنه وفتح حقيبتها وبدأ يستخرج بعض محتوياتها " جركن
" ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازته لها وفي أن يوجه إليه الإذن في شأن
تفتيشها ، وبهذا يكون الإذن قد صدر سليماً من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح
مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الإسناد إليه في الإدانة .

(الطعن ٦٨٦ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٤ / ٢ / ٢٠٠٤ - لم ينشر)

المبدأ الثاني: الإذن الصادر بتفتيش الشخص يجيز تفتيش السيارة الخاصة

وفي تقرير ذلك المبدأ قررت محكمة النقض ::: لما كان الطاعن - لا يجادل - فيما أورده الحكم
المطعون فيه من أن النيابة العامة قد أصدرت - قبل ضبط الواقعة إذناً بضبطه وتفتيشه وتفتيش
مسكنه لضبط ما يحوزها أو يحزره من مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأن
المخدرات المضبوطة قد عثر عليها بداخل السيارة الخاصة التي كان يستقلها وحده وتفتيشها عند
ضبطه وهو يترجل منها - فإن هذا التفتيش يكون قد تم صحيحاً منتجاً لآثاره يستوي في ذلك أن
تكون هذه السيارة مملوكة للطاعن أو كان مجرد حائزاً لها وحده ، ولما هو مقرر من أن التفتيش
المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة

فهى مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٣ / ١ / ٢٠٠١)

كما قضت محكمة النقض فى قيام الصلة بين تفتيش الشخص وتفتيش سيارته الخاصة ما يلي ::: لما كان التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون ، أما السيارة الخاصة فإن حرمتها تستمد من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك . فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند . (الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٣)

المبدأ الثالث ::: تسقط الحماية المقررة للسيارة الخاصة إذا تخلى عنها صاحبها

لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطه التحقيق وفى غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها .

(الطعن ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٦٠)

المبادئ التى تحكم تفتيش السيارات

ثانياً : تفتيش السيارات غير الخاصة :

المبدأ الأول : لم يقرر المشرع حماية خاصة تحول دون تفتيش السيارات غير الخاصة

" سيارات الأجرة - سيارات النقل -

الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى القبض والتفتيش بالنسبة إلى

السيارات إنما ينصرف إلى السيارات العامة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، إلا أنه لما كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله أصل في الأوراق - أن السيارة المضبوطة سيارة نقل ، فإن هذه الحماية تسقط عنها ، ومن ثم لا يقبل من الطاعن أن يتحدى ببطان ضبطها وتفتيشها ، (الطعن ٢٧٨٤ لسنة ٦٢ بجلسة ١٩٩٤/٢/٦)

القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش . امتدادها إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة أصحابها . على خلاف السيارات المعدة للإيجار التي يحق له إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من علم مخالفته أحكام قانون المرور . تخلى أحد ركاب سيارة أجرة عن لفافة كان يضعها على فخذه عند إيقاف مأمور الضبط القضائي لها وهو في حالة ارتباك وتبين أن تلك اللفافة تحوى مخدرا . كفايته سندا لقيام حالة التلبس بإحراز ذلك المخدر .

(الطعن ١١٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠)

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضاء هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المسكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون ، القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تتصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نقلا عن أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تخلى المطعون ضده عن اللفافة التي كان يضعها على فخذه أثناء ركوب السيارة - والتي

التقطها رئيس القسم وتبين من فضه لها أنها تحرز جوهرًا مخدرًا - وكان ذلك أثر مشاهدته لرجال القسم عند فتح باب السيارة ارتبأكه ولم يكن نتيجة سعى الضابط للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وان أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضًا ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص في قانون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا النظر وقضى ببطلان القبض والتفتيش ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن ١١٠٥ لسنة ٤٥ بجلسة ١١/٣٠/١٩٧٥)

من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلًا به والسيارة الخاصة كذلك ويكون منعي الطاعن ببطلان تفتيشها على غير أساس .

(الطعن ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٢٨/١٩٧٤)

التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلًا به والسيارة الخاصة كذلك .

(الطعن ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٣٠/١٩٦٩)

السيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفه أحكام المرور .

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المسكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى

التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفته أحكام المرور. ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط المرور وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما اقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦)

المبدأ الثاني :: حق مأموري الضبط القضائي في إيقاف السيارات العامة للتثبت من الالتزام بالقوانين واللوائح .

مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارته معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضاً في صحيح القانون .

(الطعن ٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/١/١٩٦٦)

إن القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازة أصحابها ، فإذا ما كانت خاليه وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

(الطعن ٦٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٣)

مرافعة محامي المتهم في الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لمخالفة قواعد الضبط والتحريز

الدفع الخاصة بإجراءات تحريز المخدرات المضبوطة ووزنها

إجراءات التحريز مخدرات إجراءات تنظيمية لا بطلان على مخالفتها العبرة بأطمئنان المحكمة إلى صحة الدليل ويرجع الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة إلى تقدير محكمه الموضوع .

وفي ذلك قضت محكمة النقض ::: من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها لتنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه . ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ما بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث .

(الطعن ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٩)

الدفع باختلاف وزن المخدر المضبوط عن الثابت بمحضر التحليل بالمعمل الكيماوي

الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضي من قضاء الإحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة الأمر فيه إلى أن ينتهي إلى القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت التحليل .

(الطعن ١١٧ السنة ٣٦ ق - جلسة ٣/٢١/١٩٦٦)

إثارة الأستاذ المحامي للدفع باختلاف وزن المخدر المضبوط عما تم تحليله

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن أشار دفاعا مؤداه أن وزن المضبوطات ثلاثة جرامات بينما وزن ما تم تحليله في المعامل الكيماوية جرام ونصف . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن وزن المخدر المضبوط ثلاثة جرامات وفقا للثابت في محضر تحقيق النيابة ومحضر الضبط بينما الثابت في تقرير المعامل الكيماوية أن وزن المخدر

جرام ونصف ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن عن دلاله هذا الفارق البين على الشك فى التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده وكان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري في صورة الدعوى بلوغا إلى غابة الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه لإعادة .

(الطعن ٤٥٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن في وجه الطعن بقوله وفي خصوص عدم نسبة المخدر إليه نظرا لاختلاف وزن المخدر المضبوط عنه بمحضر التحليل فمردود عليه بأن الثابت بشهادة الوزن أنها وزنت بما تحوى من قماش فى حين أن وزن المخدر فى المعمل الكيماوي كان قائما ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المنضمة ، أن المخدر وزن عند ضبطه فبلغ ٧,٥ جراما بما فى ذلك القماش المغلف به ، بحسب الثابت من شهادة الوزن الصادرة من صيدلية بينما الثابت فى تقرير المعامل الكيماوية أن زنته قائما ٥٩٥ جراما ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير سلامة إجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنيا على استدلال سائغ ، وكان ما أورده الحكم من أن وزن المخدر الثابت بشهادة الوزن كان بما يحوى من قماش " فى حين أن وزنه فى المعمل الكيماوي كان قائما لا يكفى فى جملته لأن يستخلص منه أن حرز المخدر المضبوط هو بعينه الحرز الذي أرسل للمعمل الكيماوي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما اختلافا بينا مع أن وزن المخدر فى كلتا الحالتين كان بالقماش المغلف به أي قائما لا يكفى فى تبرير ما قاله الحكم على الوجه بادى الذكر ، مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٨٨٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٥)

التقرير الاستشاري ومدى التزام المحكمة بالأخذ بما ورد به

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من دفاع حول كنه المادة المضبوطة والتقرير الاستشاري المقدم منه وطلب استدعاء المحلل الكيماوي لمناقشته وأطرحه فى قوله : وحيث أنه عن التقرير الاستشاري المقدم من الحاضر عن المتهم - الطاعن - فالمحكمة تطرحه جانبا إذ أنه غير مؤرخ ولم يكن معاصرا لواقعة الضبط فى ١٩٨٠/٥/٣ ، إذ قدم متأخرا بالجلسة الأخيرة بعد واقعة الضبط بخمس سنوات كما أنه لم يتناول جميع المضبوطات إذ اقتصر على المضبوطات التي بالحديقة دون باقي المضبوطات بالمنزل وبعد أن جاء تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي قاطعا وجازما بأن المضبوطات هى لنبات وبنور الخشخاش والذي يستخرج منه الأفيون المحرم قانونا كما أن النتائج الثابتة التى انتهى إليها التقرير فى نهايته لم قطع بأن المضبوطات ليست مواد مخدرة وأن المتهم لم يقيم بزراعتها فى حديقة وحيازتها بمنزله بل أقر التقرير فى النتيجة الثابتة فيه أن المضبوطات هى لثمار الخشخاش وإن لم تكن نتيجة زراعة العام الذي تم الضبط فه كما لم يتعرض التقرير لكل نوع من الأنواع المضبوطة، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء و الفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه ألى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة، فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، كما أن للمحكمة الالتفات عن طلب مناقش الخبير ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة فد اطمأنت فى حدود سلطتها الموضوعية إلى ما تضمنه تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي والذي تضمن أن البزور والثمار والشجيرات المضبوطة هى لنبات الخشخاش الذى يستخرج منه الأفيون واطرحت فى حدود سلطتها التقديرية التقرير الاستشاري وطلب الطاعن مناقشة خبير المعمل الكيماوي، وكان ما سوقه الطاعن من مطاعن على تقرير المعامل الكيماوية ومنازحته فى كنه المادة المضبوطة ينحل إلى جدل موضوعي فى تقدير قيمة الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم فإن الطعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن ٥٥٣٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧)

الدفع ببطلان إجراءات وزن المخدر المضبوط

لما كان البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحكمة والحكم أن الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات وزن المخدر على الأساس الذي يتحدث عنه بوجه طعنه لعدم حلف الصائغ الذي قام بالوزن اليميني القانونية وإجراء الوزن في غيبته إذ أقتصر على النعي ببطلان إجراءات الوزن والتحريز لعدم حلف القائم بالتحريز لا الوزن اليميني القانونية، ومن ثم فإنه لا يقبل منه إثارة هذا النعي على الأساس الوارد بوجه طعنه لأول مرة أمام محكمه النقض، ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يجديه ذلك بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعول في ثبوت الواقعة على ثمة دليل مستمد من عملية الوزن مثار هذا النعي .

(الطعن ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢)

الدفع ببطلان إجراءات وزن المخدر لعدم حلف الوازن اليميني القانونية :

لئن كان القانون قد أوجب على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بشهادة الوزن على إنها ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصراً من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها الدفاع بالمناقشة .

(الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إجراءات الوزن بقالة " أن ثمة انفصال في الدليل ، بوزن المخدرات المضبوطة، دون أن يوضح مفهوم هذا الدفع أو يطلب اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص فإنه لا على الحكم إن هو التفت عن الرد على دفع لم تحدد مراميه والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحكمة بما لا يصلح سبباً للنعي على الحكم .

(الطعن ٧٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢)

من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى صحة الدليل ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان إجراءات التحريز ، ورد عليه بما لا يخرج عن هذا النظر ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير قويم .

(الطعن ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولم يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن اختلاف ما رصدته النيابة عن وزن المخدر مع ما أثبت بمحضر التحليل واطرحه في قوله : بأنه لا توجد بالأوراق ما دلل على أن المخدر قد نقص أو امتدت إليه يد العبث وأن الاختلاف في الوزن ليس بالجسامة التي تؤثر في صحة إجراءات التحريز والمحكمة تطمئن إلى أن المخدر المرسل من النيابة بعد فض الحرز هو الذي تم تحليله . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المضبوطات هي بذاتها التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها ، فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في اطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإن المنازعة في ذلك لا تعدو أن تكون جدلاً في تقدير الدليل المستمد من أقوال الشهود وفي عملية التحليل التي أفصحت محكمه الموضوع عن اطمئنانها إليها فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها .

(الطعن ٥٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٠)

متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي أنتهي إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا

تثريب عليها إذ هي قضت في الدعوى بنائه على ذلك ولا جناح عليها إن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

(الطعن ١٧٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨١)

قضاء محكمة النقض قد استقر على أن إجراءات تحريز المضبوطان وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى صحة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث ، وكان الحكم قد أورد أنه : " فيما يتعلق بالدفع ببطلان إجراءات التحريز بمقولة أن المواد المخدرة ظلت في أيدي رجال الشرطة حوالي عشرون ساعة فأن الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة قام بإغلاق الصناديق التي تحتوي على المواد المخدرة في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨/٨/١٩٧٧ بعد الانتهاء من التحقيق ثم أثبت بمحضه في العاشرة من صباح ذلك اليوم بسراي النيابة ورود الصناديق وأنه قام بفتحها حيث كانت محرزة وفك الأختام التي عليها ثم أعاد تحريزها بعد وزنها ، وفضلا عن ذلك فإن تواجد المضبوطات مع . رجال مكتب المخدرات حتى تسليمها للنيابة إجراء طبيعى لأنهم هم الذين قاموا بضبط الواقعة وضبط المواد المخدرة وهذا يستلزم تحفظهم على المضبوطات حتى تسليمها إلى النيابة ولا غبار على مثل هذا الإجراء وعلاوة على كل ذلك فإن إجراءات التحريز ما هي إلا إجراءات تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان ويكون الدفع المذكور على غير سند خليقا برفضه " فإن النعي بقصور الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨١)

الدفع بمغايرة المخدر المضبوط عن المخدر الذي أرسل للتحليل .

إذ كان البين من محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بما قاله في طعنه بمغايرة المخدر المضبوط عن ذلك الذي تم تحليله لا اختلاف أو صاف لافاته ووزنه ولم يبد طلبا بشأنه وهو دفاع موضوعي - أيضا - لا يثار لأول مرة أمام محكمه النقض ولا يقدر في ذلك أن

يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيًا على مسلك الشاهد بأن من المحتمل أن يكون قد أضاف إلى المخدر المضبوط مقدار نصف جرام لأن وزن المخدر عند ضبطه بلغ سبعة جرامات ونصف وعند تحليله ثمانية جرامات ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على التشكيك في مغايرة ما ضبط من مخدر لما تم تحليله وينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل المستمد من أقول شاهد الإثبات ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد إليه .

(الطعن ١٦٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١)

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت ألى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي أنتهي إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

(الطعن ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٥)

عدم تحريز جيب سترة المطعون ضده الذي ضبط به مخدر الحشيش لا يؤدي في الاستدلال السليم إلى إطراح أقول الشاهد ، ذلك أن وجود مخدر غير مغلف داخل جيب سترة المطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بهذا الجيب .

(الطعن ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)

مرافعة محامي المتهم في الدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع

الأساس الدستوري للدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع .

التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

(المادة ٦٧ من الدستور)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة أو بالوكالة مكفول ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

(المادة ٦٨ من الدستور)

الأساس القانوني للدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع .

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان .

ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي ، وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر .

(المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية)

يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .

(المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية)

كيف تخل المحكمة بحق المتهم في الدفاع

الحالة الأولى للإخلال بحق المتهم في الدفاع : إذا حدد محامي المتهم طلباته ودفوعة بصيغة واضحة محددة مصمم عليها وكان من شأن هذه الدفوع والطلبات تغيير وجه الرأي في القضية ولم تستجيب المحكمة ولم تعلل سبب رفض الدفع أو الطلب.

إن حضور المحامي ليس تتمه إجراءات وإنما ممارسة لأحد لأهم حقوق المتهم وهو حقه في الدفاع عن نفسه . هذا الحق ذي الأصل الدستوري والرعاية القانونية ، ولكن حضور المحامي - كدفاع - لا يخوله ممارسه هذا الدور إلا إذا التزم أصول الحضور القانوني الصحيح ، وفي هذا المجال يهمننا التركيز علي التزام محامي المتهم - وكذا محامي المجني عليه أو المدعي بالحقوق المدنية - بالطريقة الصحيحة لإبداء الدفوع والطلبات فيجب أن تكون هذه الدفوع والطلبات :

١- واضحة اللفظ والمعني دالة بطريقة مباشرة علي المطلوب منها .

٢- أن تكون متعلقة بالدعوى ، ويقصد بتعلق الدفع أو الطلب بالدعوى أن تكون مؤثرة في مجري الدعوى إذا ما استجابت لها المحكمة .

٣- أن تبدي في التوقيت المحدد لها قانوناً . فالثابت أن الدفوع الإجرائية يجب أن تبدي قبل التطرق الي الموضوع والإسقاط الحق في إبدائها .

وفي ذلك قضت محكمة النقض :

إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أستهل مرافعته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل من معلومات عن المصدر السري الذي يهدف دائماً إلى الوشاية ، فهي كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل الكذب أيضاً ثم أستصدر إلى دفاعه الموضوعي وختم مرافعته - على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش

لعدم جدية التحريات فإن المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه .

□ الطعن ٥٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٥ /٣

الدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتبع مع المتهم : خطأ

إبداء الدفع أو الطلب في عبارة مرسلة مجهلة لا يجعله جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه.

لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتبع مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسلة مجهلة مما لا يعد دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

□ الطعن ٢٣٥٢ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١ /٤

وفي تأكيد ما سبق قضت محكمة النقض أيضاً :

إذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أي منهما دفعاً ببطلان التفتيش ، بل إن كل مل قاله المدافع عنه في هذا الخصوص " والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السوقية وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشاً باطلاً بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التعس " الأمر الذي لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى إليه منه - إذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لالتفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

□ الطعن ٧١٣٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣ /٩

النعي على مسلك محرر المحضر في جمع المعلومات والتحريات - مجرد التعيب - قول مرسل لا

يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقاً تتأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدر في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافغته نغياً على مسلك الشاهد في استقاء تحرياته ولهفته في استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

□ الطعن ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ □

الحالة الثانية للإخلال بحق المتهم في الدفاع: إذا سمحت المحكمة لمحامي واحد بالدفاع عن متهمين أو عدة متهمين تتعارض دفوعهم وأوجه دفاعهم الموضوعي .

إن الدفع بالإخلال بحق المتهم في الدفاع يعني أن المحكمة لم تخول دفاع المتهم الفرصة كاملة لإثبات براءة المتهم وبالأدنى تحديد النطاق الصحيح لمسئوليته . هذا المعنى هو المقصود المباشر أو الفوري لحق الدفاع . وعلي جانب آخر أكثر أهمية يجب أن يكون لكل متهم دفاعه الخاص - محامي خاص - إذا ما كان دفاع أحدهما يستوجب مسؤولية الآخر ، ففي هذه الحالة - حالة تعارض خطط الدفاع - يجب أن يكون لكل متهم محام خاص به ، لذا إذا سمحت المحكمة لمحامي واحد بالدفاع عن أكثر من متهم بين مصالحهم تعارض كان ذلك إضراراً بصالح الموكل .

وتطبيق ذلك وكما أفصحت محكمة النقض :

إن إسناد تهمة إحراز جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض الذي قد يقضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث

يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها. ومتى كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن ١٨٨٥٤ لسنة ٧١ ق - جلسة ٢٠٠١/٤/١٧)

الحالة الثالثة للإخلال بحق المتهم في الدفاع: إذا رفضت المحكمة طلباً من شأن الاستجابة إليه تغيير وجه الرأي في الدعوى .

وفي ذلك قضت محكمة النقض بخصوص طلب محامي المتهم لإجراء معاينة :

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إجراء معاينة لمكان الضبط بل عيب النيابة إذ أغفلتها، فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه ، فضلاً عما هو مقرر من أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود فإنه يعتبر - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة بعد أن أثبت الحكم ضبط الطاعن محرراً المخدر بمحبسه - دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا بالرد عليه .

(الطعن رقم ٦٤٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

شروط التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع بإجراء معاينة - أو أي طلب آخر .

أولاً ::: أن يتجه الطلب إلى نفي الفعل المكون للجريمة لا إلى استحالة حصول الواقعة فإذا كان مقصوداً بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها رداً صريحاً .

ثانياً ::: أن يبدي الطلب في صياغة واضحة محددة دالة على المقصود منها وأن يصمم الدفاع

عليها ، ويكون تصميم الدفاع علي تنفيذ الطلب أساسا لعدم السير في إجراءات الدفاع حتى تنفيذ المطلوب ، وأن يكون حال استكمال المرافعة طلباً أساسياً يصر الدفاع عليه .

وفي بيان هذه الشروط وضرورة توافرها قضت محكمة النقض

من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود. بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته - بفرض طلبه - ولا يستلزم ردا صريحا، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من حكم الإدانة، ولما كان البين من أسباب الطعن أن نص الدفاع في هذا الخصوص ، لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شاهد الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة إلى الصورة التي رواها الشاهد فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها، ويضحى ما يثبته الطاعن في هذا الصدد على غير سند.

(الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق-جلسة ١٠/٢/١٩٨٢)

شروط التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع بإجراء معاينة - أو أي طلب آخر .

أولا ::: أن يتجه الطلب إلى نفي الفعل المكون للجريمة لا إلى استحالة حصول الواقعة فإذا كان مقصودا بالطلب إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا.

ثانياً ::: أن يبدي الطلب في صياغة واضحة محددة دالة علي المقصود منها وأن يصمم الدفاع عليها ، ويكون تصميم الدفاع علي تنفيذ الطلب أساسا لعدم السير في إجراءات الدفاع حتى تنفيذ المطلوب ، وأن يكون حال استكمال المرافعة طلباً أساسياً يصر الدفاع عليه .

إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أستهل مرافعته طالباً البراءة تأسيساً على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل من معلومات عن المصدر السري الذي يهدف دائماً إلى الوشاية ، فهي كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل الكذب أيضاً ثم أستصدر إلى

دفاعه الموضوعي وختم مرافعته - على ما جاء بذلك المحضر - بالدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات فإن المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه .

□ الطعن ٥٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٣ □

الطلبات

يحدد الأستاذ المحامي طلباته بشكل واضح ودقيق ، وفي حالة تعدد هذه الطلبات ترتب منطقياً بحيث يكون الطلب الأصلي أولاً ، ثم الطلب الاحتياطي ، ثم الطلب علي سبيل الاحتياط ، وأهمية صياغة الدفع بشكل واضح ودقيق تبرز إذا قضت المحكمة بغير ما يطلبه المحامي ، فيكون إثبات الطلبات بهذه الصياغة تكفه للطعن علي الحكم ، ولا نغالي إذا قررنا أن غالب القضايا التي ترفض فيها الطعون بالنقض ترتد الي عدم إثبات الطلبات بشكل دقيق وعدم التصميم عليها .

مرافعة محامي المتهمة في الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لمخالفة قواعد تفتيش الأنثى

المبادئ التي تقررت بشأن تفتيش الأنثى

المبدأ الأول :: لا يشترط قانوناً اصطحاب الضابط لأنثى معه عند انتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيش أنثى (متهمة)

لما كان ما ينعاه المدافع عن الطاعنة من عدم اصطحاب الضابط لأنثى معه عند انتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيش الطاعنة ، مردوداً بأن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة - بما لا تمارى فيه الطاعنة - في إنها كانت تحمل المخدر في لفافة تمسك بها في يدها وإن الضابط باغتها بجذب اللفافة ثم قام بفضها دون أن يتناول بفعله إلى تفتيش شخصها فإن ذلك لا ينطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يتطلع عليها ويكون النعي الموجه إلى إجراءات التفتيش بعيداً عن محجة الصواب .

(الطعن ٢٣٥٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٦)

من المقرر أن القانون لا يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في موقع يعتبر من عورات المرأة ، فضلاً عن أن صورة الواقعة حسبما أوردها الحكم في مدوناته أن ضبط المخدر الذي كانت في حيازة المطعون ضدها الثانية لم يكن وليد تفتيش لشخصها ، ولكنه تم عقب تخليها عن اللفافة التي كانت تحتوى عليه والتقاط الضابط لها وتبينه أنها تحوى مخدر الحشيش .

(الطعن ٢٩٠٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ٣١/١/١٩٨٤)

المبدأ الثاني :: اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش

حياءها إذا مست عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها

لما كان مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست ومن ثم فلا يجدي الطاعنة الأولى النعي على الحكم بأنه أخطاء في الإسناد وإذ بنى قضائه برفض الدفع المبدي منها ببطلان تفتيشها على ما نقله من أقوال الشهود بالتحقيقات من أن اللفافة المحتوية على المخدر كانت بين يديها في حين أنهم قرروا بالجلسة أنها كانت مستقرة فوق ساقها عند ضبطها ذلك بأنه من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قولاً آخر أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة فضلاً عن أن قيام الضابط بضبط اللفافة من فوق ساق الطاعنة الأولى عند قيامه بتنفيذ إذن التفتيش - يفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بعورة لها أو الإطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش وما ترتب عليه وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

(الطعن ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢)

مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست من المقرر أن مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى على نحو ما توجهه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية للمرأة التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدونات قوله - أن المحكمة ترى أن قيام ضابط الواقعة بفض الانتفاخ الذي لاحظته بطرحة المتهممة ويتدلى فوق

خصرها من الناحية اليسرى فيه مساس بعورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست . وإذا كان مؤدى ذلك أن الضابط أجرى تفتيش الجزء المنتفخ المتدلي من غطاء الرأس التي ترتديه المطعون ضدها (الطرحة) حيث عثر على المخدر المضبوط ، فإنه لا يكون قد خالف القانون لعدم مساسه بأي جزء من جسمها مما يعد من العورات التي تخدش حياءها إذا مست . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا . النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ بالتالي عن تقدير أدلة الدعوى بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن ٢٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٨)

ندب مأمور الضبط لأنثى لتفتيش أنثى

استلزم نص المادة ٤٦ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان المتهم أنثى يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ولم يشترط القانون الكتابة فى هذا الندب لأن المقصود بندب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط ندب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش فى المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست . بل يكتفى بالندب الشفوي الأمر الذي تم فى الدعوى حيث ثبت أن الممرضة أجرت تفتيش المتهمه بناء على انتداب نائب مدير المستشفى لها بناء على طلب وكيل قسم مكافحة المخدرات . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خلا مما يوجب حلف الأنثى اليمين قبل قيامها بالمهمة التي أسندت إليها إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن ١٤٢ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)

من المقرر أن مجال أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى مثلها هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهى عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست .

(الطعن ٤٠٦ لسنة ٤٢ بجلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢)

المبدأ الثالث ::: إجراء غسيل معدة للمتهمة لا يمكن اعتباره تجاوزاً تعرضاً غير قانوني ومساساً بعورات المرأة مما يبطل التفتيش .

ما يتخذه الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهمة بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها . بالقدر الذي يبيحه تنفيذ إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها وهي تتلع المخدر وانبعاث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضي استئذان النيابة في إجراءاته .

(الطعن ١٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٢)

تفتيش (الأنثى) المتهمة بمعرفة طبيب لا يرفع الدفع بالبطلان .

إن القول بأن الطبيب يتاح له بحكم مهنته ما لا يتاح لغيره من الكشف على الإناث ، وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهمة بمعرفة أنثى يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقرير خاطئ في القانون .

(الطعن ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق - جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥٥)

المبدأ الرابع ::: إجراء تفتيش الأنثى - بمعرفة أنثى - علي مرأى من مأموري الضبط القضائي يبطل التفتيش لغياب وتخلف الغاية من إجراء التفتيش بمعرفة أنثى حيث الحفاظ علي حياء المرأة .

قاعدة هامة هي أساس لبدفع بالبطلان

كان مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست . وفي ذلك قضت محكمة النقض : لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع

ببطلان إجراء تفتيشها بدعوى أنها جرت على مرأى من مأموري الضبط القضائي ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع والتي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقاً تتأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعنة قد ضمن مرافعته قوله أنه لا يجوز أن تفتش المرأة أمام ضابط الواقعة ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح الذي أوردته الطاعنة بأسباب الطعنها ، والذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا إلى أن مدونات الحكم لا تحمل مقوماته بل حملت ما يدحضه ويجعله دفعاً ظاهراً للبطلان ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون لا محل له ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه .

□ الطعن ١٦٠٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٩ □

مرافعة محامي المتهم في جنائية مخدرات بطلب إجراء معاينة

طلب محامي المتهم إجراء معاينة وضرورة أن يكون الطلب صريحاً متجهاً الى نفي حصول الجريمة ووقوعها أو الي التشكيك في وقوعها كما رواها الشهود

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إجراء معاينة لمكان الضبط بل عيب النيابة إذ أغفلتها، فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه، فضلا عما هو مقرر من أنه متى كان طلب المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود فإنه يعتبر - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة بعد أن أثبت الحكم ضبط الطاعن محرزا المخدر بمحبسه - دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا بالرد عليه .

(الطعن رقم ٦٤٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

إذا كان المقصود من طلب المعاينة إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته

لما كان من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة، وكان البين من الأوراق أن طلب الدفاع عن الطاعن إجراء معاينة المنزل لا يعدو أن يكون الهدف منه التشكيك في أقوال شهود الإثبات، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة والى جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وردت على طلب المعاينة بأن الطاعن قد أقر بصدد تحقيقات النيابة أن الشقة النى قبض عليه فيها هي خاصة به وهو ما لا يمارى الطاعن بان له معينه من الأوراق - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان طلب سماع ضابط الواقعة - حسبما يبين من محضر جلسة المحكمة - إنما جاء بصورة تبعية لطلب معاينة المنزل - بحيث

إذا ثبت صحة ما يدعيه الطاعن استتبع ذلك استدعاء الضابط لمناقشته ، ولما كانت المحكمة قد رفضت الطلب الأصلي وهو المعاينة للأسباب السائغة التي أوردتها فإن طلب سماع شهادة الضابط يكون مرفوضا بالتبعية للأسباب ذاتها .

(الطعن رقم ٦٤٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود. بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته - بفرض طلبه - ولا يستلزم ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من حكم الإدانة ، ولما كان البين من أسباب الطعن أن نص الدفاع في هذا الخصوص ، لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شاهد الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة إلى الصورة التي رواها الشاهد فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ويضحى ما يثبره الطاعن في هذا الصدد على غير سند.

(الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)

نتيجة المعاينة :

الجدل بالنسبة لنتيجة المعاينة التي قامت المحكمة بإجرائها أو بالنسبة بتحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

(الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤)

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر في جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه في منزله أو القى فيه من السقف المغطى باليصوص اطمئنانا منها إلى صحة تصوير الضابط و الشرطى فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا في الالتفات عن طلب الطاعن معاينة

منزله لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة .

(الطعن ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

تبرير محكمة الجنايات لرفض طلب المعاينة

متى كانت المحكمة قد بررت رفض طلب المعاينة بأسباب سائغة، وكان الأمر المراد إثباته من المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة مما لا تلتزم المحكمة بإجابة ، ومن ثم فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد .

(الطعن ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو لإثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة ، التى اطمأنت إليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت به دفاعا موضوعيا ، لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون مستفادا من الحكم بالإدانة

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٥)

للمحكمة أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التى اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصة بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت فى حقه أنه قد ضبط، محرزا لمخدر آخر بمحبسه ولم يثر بخصوصه أى منازعة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١)